الأنباء
الأحد 2 يوليو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» بـ 44 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 17 سنتا ليبلغ 44,27 دولارا بزيادة نسبتها 0,3٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية واصلت أسعار النفط ارتفاعها بنهاية تداولات الأسبوع في سابع جلسة على التوالي مع انخفاض عدد منصات الحفر الأميركية وبيانات عن زيادة في الطلب الصيني. وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 50 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 47,92 دولارا، كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي 1,11 دولار ليصل إلى 46,04 دولارا.

رغم رفع الفائدة الأميركية .. سياسات «المركزي» تحافظ على قيمة الدينار

الدولار بأدنى مستوياته أمام الدينار منذ نوفمبر الماضي

مصطفى صالح

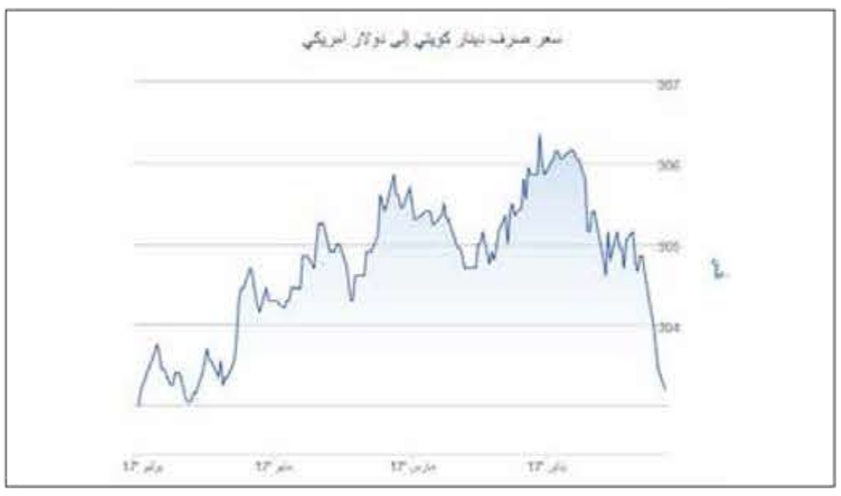

تراجع سعر صرف الدولار امام الدينار بشكل ملحوظ لينهي تعاملات الاسبوع الماضي على تراجع ليصل سعر الصرف الى 303 فلوس وهو ادنى مستوى للدولار امام الدينار منذ 8 أشهر حيث وصل الى نفس المستويات في نوفمبر من العام الماضي.

وخلال الأشهر الثمانية الماضية وصل الدولار الى اعلى مستوياته امام الدينار في فبراير الماضي حينما تخطى مستويات 306 فلوس والتي لم يستمر فوقها لفترة طويلة لم تستمر سوى ايام قليلة ليعاود الانخفاض الى مستويات 304 ـ 305 فلوس في مارس الماضي.

وعلى الرغم من التنبذب منذ بداية العام الحالي في سعر صرف الدولار امام الدينار الا انه في مسار منخفض فقد خلاله قرابة 1٪ من قيمته.

انخفاض سعر الصرف إلى 303 فلوس الأدنى منذ 8 أشهر

السياسة النقدية وقوة الدينار

ويأتي استمرار تراجع الدولار امام الدولار على الرغم من رفع الفائدة الأميركية ربع نقطة مئوية منتصف الشهر الماضي وفي المقابل لم يقم بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم وأبقى الفائدة على الاقراض ثابتة دون تغيير وهو ما يصب في صالح الدولار امام الدينار .

وثبت بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 2,75٪ ليفك بذلك المركزي الكويتي الارتباط بين رفع الفائدة أميركيا ومحليا بسبب تغير المعطيات الاقتصادية التي خلفتها ازمة تراجع أسعار النفط وتاثيرها على الاقتصاد المحلي بحسب بيان البنك تعليقا على قرار تثبيت سعر الخصم.

لم يعط النظام المصرفي الكويتي الفرصة لتراجع الدينار حيث قامت البنوك بزيادة الفائدة على الودائع بربع نقطة مئوية بعد ايام قليلة من تثبيت سعر الخصم من جانب بنك الكويت المركزي.

كانت البنوك الكويتية قد رفعت الفائدة على الودائع لأجل بالدينار بنسب متفاوتة تراوحت بين 0,125 و0,25٪ وذلك في خطوة لاحقة على تثبيت بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند مستوى 2,75٪ وهو ما يثبت الفائدة على القروض دون تغيير وتطبق زيادة الفوائد على الودائع الجديدة وكذلك الودائع القائمة مع ميعاد تجديدها فعلى سبيل المثال اذا كانت الوديعة لمدة شهر واحد وسيتم تجديدها الأسبوع المقبل فإن تطبيق معدل الفائدة الجديد سيبدأ من الأسبوع المقبل.

الدولار يتراجع أمام العملات الرئيسية

استفاد الدينار من التراجع العالمي للدولار امام العملات الرئيسية حيث اتجه الدولار لتسجيل أضعف أداء فصلي له في 7 سنوات، حيث لم يشهد تعافيا يذكر أمام غيره من العملات الرئيسية بعد أسبوع شهد تعليقات تميل إلى التشديد من مسؤولين ببنوك مركزية هزت أسواق العملة الكبرى.

وزاد الدولار نحو 0,2٪ أمام اليورو في التعاملات المبكرة في أوروبا لكنه يظل منخفضا نحو 9٪ منذ بداية الربع الحالي و2٪ في هذا الأسبوع وحده. واستقر مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات الرئيسية مقارنة مع مستواه عند إغلاق التعاملات الأميركية أول من أمس، غير أن العملة الأميركية انخفضت 0,2٪ أمام الين.

وصعد الإسترليني نحو 3,5٪ أمام الدولار منذ بداية أبريل مسجلا أفضل أداء فصلي في عامين، وثاني مكاسبه الفصلية على التوالي بعد خسائر استمرت ستة فصول متعاقبة. وعلى أساس مرجح بالتجارة يتجه الإسترليني أيضا لتسجيل أفضل أداء منذ الربع الثاني من 2015.

أكد أن المشروع مؤمن عليه بالكامل

العصيمي: مشروع «العاصمة» بمراحله الأولية.. والحريق لن يؤخر تنفيذه

طارق عرابي

أكد رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة العقارية الرئيس التنفيذي لشركة الصالحية العقارية أنور العصيمي أن الشركة ستفصح اليوم رسميا عبر موقعها من خلال سوق الكويت للأوراق المالية وعبر موقع هيئة أسواق المال عن تفاصيل الحريق الذي وقع يوم الجمعة الماضي في مشروع الصالحية بمنطقة شرق، مؤكدا في الوقت ذاته على أن المشروع قد تم التامين عليه بالكامل.

وأضاف في تصريح خاص لـ «الأنباء» أنه من الصعب في الوقت الراهن تقدير حجم الخسائر التي وقعت بالمشروع، حيث يحتاج الامر إلى خبراء ومختصين في تقدير حجم الاضرار وتاثيراتها السلبية، إلا أنه استدرك قائلا إن الخسائر لن تكون كبيرة، خاصة أن المشروع مازال في مراحله الاولى.

واشار العصيمي إلى أن أغلب الخسائر طالت الاخشاب والمواد الاولية، مستبعدا أن يكون لهذا الحريق أي تاثير على مراحل إنجاز المشروع الذي قال إنه كان من المخطط له أن ينتهي في العام 2020.

وفيما يتعلق بالمردود المادي للمشروع قال إن الشركة كانت قد أخذت بعين الاعتبار عند تنفيذ المشروع منذ البداية التأخير الذي قد يقع لأي سبب طارئ كتأخر وصول المواد الأولية أو التغيير في التصميم أثناء مراحل التنفيذ، او غيرها من الاسباب التي قد تؤدي إلى تأخير التنفيذ لمدد زمنية متفاوتة، وبالتالي فقد تم أخذ ذلك كله بعين الاعتبار فيما يتعلق بالأوقات الزمنية المتعلقة بالإنجاز أو التأجير أو ما إلى ذلك.

أنور العصيمي

على موقعها الإلكتروني.. وضمن سعيها لتطبيق مبدأ الشفافية

«البورصة» تطرح كتاب القواعد لاستبيان الآراء

أعلنت بورصة الكويت عن طرح المسودة الأولى من كتاب القواعد الخاص بها وذلك من خلال موقعها الإلكتروني اليوم، حيث تهدف إلى جمع الآراء حول محتواه اعتبارا من اليوم وحتى 2 أغسطس المقبل.

وتتضمن نسخة كتاب القواعد الأحكام العامة أهداف والتزامات البورصة، إدارة البورصة، الأشخاص المسجلين في البورصة، مزودي الخدمة، الإدراج، قواعد تغطية الكوارث، الالتزامات العامة بالنزاهة وعدالة التعامل والعناية الواجبة، الإجراءات التاديبية لأعضاء البورصة، وأخيرا لجنة التحكيم المنشأة بالبورصة.

ولا تتضمن النسخة المطروحة الجزء الخاص بقواعد التداول، حيث تم طرحه للاستبيان بشكل منفصل خلال شهر فبراير الماضي. ويعد كتاب القواعد الذي تطرحه بورصة الكويت الأول من نوعه على المستوى المحلي، الأمر الذي يعتبر إنجازا في تاريخ السوق المالي الكويتي بشكل عام.

وكعامل أساسي من عوامل نجاح البورصة، يهدف الكتاب إلى خلق سوق مالي منظم يسهم في رفع أدائه العام، مع الأخذ بعين الاعتبار نماذج التداول المختلفة والمنتجات التي تقدمها بورصة الكويت للسوق.

إن منهج الشفافية التي تتبعه بورصة الكويت بتواصلها مع الأطراف ذات الصلة من خلال طرح الكتاب للاستبيان يسمح بشكل كبير بالحصول على آراء ووجهات نظر جميع الأطراف، ما يضمن توفير محتوى يلبي احتياجات السوق الفعلية، مبني على حقائق وآراء مختلفة ومعرفة واعية بالسوق وخبرة مختلف الأطراف ذات الصلة.

وبعد مرحلة الاستبيان ستجمع بورصة الكويت كل ما وصلها من آراء لأخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد النسخة النهائية للكتاب ليخضع بعدها لموافقة هيئة أسواق المال.

في دراسة لتطور الأداء المالي للقطاع 2008 ـ 2016

اقتصاد الوافدين يدعم نمو قطاع الصرافة على مدار 9 سنوات

المحلل المالي

أظهرت المؤشرات المالية لقطاع الصرافة الكويتي وعلى مدار 9 سنوات نمو ايراداته وأرباحه واستمرار زيادة اصوله بشكل سنوي ثابت تقريبا بما يعكس تحول القطاع الى قطاع دفاعي قليل المخاطرة يحقق ايرادات ثابتة وذلك في دراسة خاصة لـ«الأنباء» رصدت الأداء المالي لشركات القطاع البالغ عددها 42 شركة من حيث تطور ايراداتها وأرباحها ونمو اصولها وحقوق مساهميها منذ مطلع الأزمة المالية في 2008 حتى نهاية مارس الماضي حيث نمت الاصول بمعدل سنوي مركب 5,5٪ ووصلت حقوق المساهمين الى 126,5 مليون دينار فيما وصل معدل نمو الايرادات السنوي الى 7,6٪ ما دعم نمو الأرباح 12٪ سنويا مقارنة بالعام 2015 لتصل الى 15,2 مليون دينار خلال العام الماضي.

وتؤكد الدراسة ان ذلك النمو والتحول لقطاع دفاعي يأتي اعتمادا على اقتصاد الوافدين وتحويلاتهم للخارج بشكل مستمر ومنتظم في ظل تواجد قرابة 3 ملايين وافد.

52 مليون دينار أرباحاً سنوية في 2016 بمعدل نمو سنوي 7,6٪

182 مليون دينار إجمالي أصول 42 شركة بنهاية مارس الماضي

أكثر من 200٪ زيادة بحقوق المساهمين في 9 سنوات إلى 127 مليون دينار

نمو الأصول السائلة

وبما انها شركات خدماتية تعتمد على بيع العملات وشرائها والتحويلات الى الخارج وأسعار صرف العملات (شراء وبيعا) وتعمل في السوق الكويتي ولا تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة وانفاق رأسمالي كبير فقد بلغ اجمالي حقوق المساهمين لـ 42 شركة صرافة كويتية والتي تعمل تحت رقابة بنك الكويت المركزي كما في 31 مارس 2017 حوالي 126,5 مليون دينار كويتي وبارتفاع بأكثر من الضعفين خلال الـ 9 سنوات الماضية حيث بلغت في نهاية شهر مارس 2008 حوالي 60 مليون دينار، بينما بلغت ديونها والتزاماتها المالية الى البنوك والمؤسسات المالية فقط 6,1 ملايين دينار كما في 31 مارس 2017 مقابل 4,1 ملايين في مارس 2008 مما يضعها في وضع مالي قوي.

أما اجمالي اصول شركات الصرافة فهي في نمو مستمر منذ عام 2008 حيث بلغ اجمالي أصول القطاع 182,1 مليون دينار في مارس 2017 وبمعدل نمو سنوي مركب منذ عام 2008 بلغ 5,5٪ حيث بلغت الاصول حينها 116,6 مليون دينار. فاصول القطاع تتمتع بسيولة عالية حيث بلغت السيولة المتوافرة من نقد وما يعادله من موجودات نقدية حوالي 33,3 مليون دينار بينما بلغت مطالب شركات الصرافة على المؤسسات المالية حوالي 43,3 مليون دينار والموجودات الأجنبية التي بمعظمها حسابات ونقد لدى المؤسسات المالية في الدول الأجنبية التي تمثل وجهة التحويلات من الكويت بلغت 59 مليون دينار كما في نهاية شهر مارس 2017.

الإيرادات ومصادرها

أما بالنسبة الى ربحيتها وإيراداتها السنوية فهي في تطور ونمو مستمر منذ عام 2008 مستفيدة من اعتماد الاقتصاد الكويتي بقطاعيه العام والخاص والى حد كبير على العمالة الوافدة والنمو الكبير في العمالة ذات الرواتب المتدنية التي تعتمد في تحويلاتها على شركات الصرافة بدل الحسابات البنكية والتحويلات والخدمات المصرفية الالكترونية.

ارتفعت ايرادات شركات الصرافة من 28,8 مليون دينار لعام 2008 لتسجل 51,72 مليون دينار في عام 2016 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7,6٪. ويلاحظ ان النمو في ايرادات القطاع كان بشكل مستمر ولم يشهد اي نمو سنوي سلبي (باستثناء عام 2009 الذي كان استثنائيا نتيجة الأزمة المالية نهاية عام 2008) وبالرغم من الأزمات المالية المتتالية والمصاعب الاقتصادية منذ عام 2008 وبالتالي يمكن اعتبار القطاع في الكويت من القطاعات الدفاعية بالرغم من العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في أعماله ونشاطاته.

أما بالنسبة لمصادر ايرادات شركات الصرافة فتشكل الايرادات من بيع العملات النسبة الأكبر من ايراداتها، حيث ساهمت بحوالي 77٪ من اجمالي ايرادات القطاع لعام 2016. والإيرادات من بيع العملات ايضا في نمو مستمر منذ عام 2008 (باستثناء عام 2016 حيث انخفضت بنسبة 2٪) فقد ارتفعت ايرادات شركات الصرافة من بيع العملات من 22 مليون دينار لعام 2008 لتسجل 39,8 مليون دينار في عام 2016 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7,7٪. اما خلال الربع الأول من عام 2017 فقد حققت شركات الصرافة نموا ملحوظا في ايراداته نسبته 12,2٪ لتسجل 13,97 مليون دينار نتيجة ارتفاع ايرادات بيع العملات بنسبة 11٪ لتسجل 10,27 مليون دينار.

هوامش جيدة

بلغ صافي ارباح شركات الصرافة في الكويت خلال عام 2016 حوالي 15,3 مليون دينار وبانخفاض عن عام 2015 نسبته 12٪ نتيجة ارتفاع المصاريف بنسبة 9٪ لتسجل 36,44 مليون دينار، اما التطور التاريخي في صافي ارباح القطاع منذ عام 2008 فيشير الى نمو مستمر من 7,25 ملايين دينار لعام 2008 وبمعدل نمو سنوي مركب خلال الـ 9 سنوات الماضية بلغت نسبته 10٪. وبالمقارنة مع الربع الاول من عام 2016 فقد ارتفع صافي ارباح شركات الصرافة خلال الربع الاول من العام الحالي بنسبة 30٪ لتسجل 3,61 ملايين دينار.

أيضا يتمتع القطاع بهوامش ربحية مرتفعة حيث حافظت شركات الصرافة خلال السنوات الـ 9 الماضية على هامش صافي ربح مرتفع فوق مستوى الـ 30٪ اذ بلغ هامش صافي الربح خلال عام 2015 حوالي 34٪ وبارتفاع عن مستواه في عام 2008 الذي بلغ حينها 25٪ لينخفض في عام 2016 الى 29,5٪ نتيجة ارتفاع المصاريف بنسبة 9٪ لتسجل خلال عام 2016 حوالي 36,44 مليون دينار.

أما العائد على حقوق مساهمي شركات الصرافة فهو مرتفع ايضا واستطاع القطاع رفع العائد على حقوق مساهميه من 11,5٪ في عام 2008 تدريجيا الى اعلى مستوياته في عام 2015 عند 17٪ ومن بعدها انخفض الى 13,5٪ خلال عام 2016 وبالتالي يتمتع القطاع بعوائد مرتفعة بالمقارنة مع عدد كبير من القطاعات الاقتصادية في الكويت.

42 شركة صرافة تعتمد على الوافدين

بلغ عدد شركات الصرافة في الكويت 42 شركة كما في نهاية شهر مارس 2017 وشركات القطاع تعمل تحت رقابة بنك الكويت المركزي وتعتمد في نظام عملها على تحويلات الوافدين وخصوصا ذوي الدخل المنخفض الى بلدانهم في الخارج وأيضا على صرف العملات من قبل الكويتيين والمقيمين للإنفاق في رحلات السفر.

فقطاع شركات الصرافة في الكويت في نمو مستمر منذ عام 2008 ولم يتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية المتتالية خلال فترة الـ 9 سنوات الماضية (2008ـ2016) باستثناء عام 2016، حيث يعتمد القطاع بالدرجة الاولى على تحويلات الوافدين في الكويت الى بلدانهم بالخارج (فرق سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية وبيع العملات والعمولات التي تتقاضاها شركات الصرافة من التحويلات الى الخارج) التي بلغت خلال الفترة نفسها حوالي 38 مليار دينار مدعومة بارتفاع عدد الوافدين الى الكويت والنمو في حجم الاقتصاد (وهذه التحويلات الى الخارج تتوزع ما بين التحويلات المصرفية والتحويلات عبر شركات الصرافة).

وكذلك تعتمد شركات الصرافة على صرف العملات للإنفاق على السفر من قبل الكويتيين وشريحة كبيرة من المقيمين وأيضا بدعم من السياسة المالية الرشيدة لبنك الكويت المركزي ومراقبته اللصيقة لسعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي وعدم السماح بتذبذب عال في أسعار الصرف التي قد تكبد شركات الصرافة الخسائر الكبيرة الناتجة عن تذبذب سعر صرف الدينار الكويتي.